الأمم المتحدة S/2018/1175

مجلس الأمن

Distr.: General
28 December 2018
Arabic
Original: English

أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يغطي هذا التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ويقدم عرضا عاما للتطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويتضمن أيضا لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وعن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، يورد التقرير المستجدات المتعلقة بالحالة في حوض بحيرة تشاد، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

ثانيا – التطورات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

٢ – منذ صدور تقريري الأخير (S/2018/649)، ظلت الحالة السياسية مستقرة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على الرغم من مواجهة تحديات أمنية كبيرة، لا سيما في بوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا، حيث تزايدت أنشطة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود وانحسر نفوذ السلطات الحكومية عن المناطق الموجودة في الأطراف التي لا يزال السكان يعيشون فيها في أحوال هشة. وما فتئت بلدان المنطقة دون الإقليمية تعمل معا للتصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنمائية المعقدة التي يعزى إليها انعدام الأمن المتزايد.

٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت انتخابات رئاسية في مالي، وانتخابات جهوية وبرلمانية في موريتانيا، وانتخابات محلية في كوت ديفوار. وتتسبب حاليا الدورة المقبلة من العمليات الانتخابية في توترات محتدمة في جميع أنحاء المنطقة.

ألف – الاتجاهات السائدة في مجالي السياسة والحوكمة

٤ – في بوركينا فاسو، وافقت الجمعية الوطنية في ٣٠ تموز/يوليه على إصلاح قانون الانتخابات، مما مهد الطريق *لحزب المؤتمر من أجل الديمقراطية والتقدم*، وهو حزب الرئيس السابق بليز كومباوري،

للمشاركة في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠. ويكفل قانون الانتخابات الجديد أيضا لأول مرة حق المغتربين في التصويت، مما من شأنه أن يضيف ٢,٥ مليون ناخب محتمل حسب التقديرات إلى ٥,٥ ملايين من الناخبين الحاليين.

٥ - وفي كوت ديفوار، أنشئ في ١٦ تموز/يوليه حزب سياسي جديد، هو *تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام*، انبثق عن اندماج عدة أحزاب في الائتلاف الحاكم، وعين الرئيس الحسن واتارا قائدا له. وفي ٩ آب/أغسطس، *انسحب الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار* من الحزب الموحد، منهيا تحالفه مع *حزب تجمع الجمهوريين* الحاكم. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أجريت الانتخابات الإقليمية والبلدية في بيئة سلمية إلى حد كبير، على الرغم من ارتكاب أعمال عنف متفرقة أدت إلى مقتل خمسة أشخاص. وسيطر الائتلاف الحاكم على ١١٧ من بين ٢٠١ بلدية، وعلى ١٩ من ٣١ مجلسا إقليميا. وفي الوقت نفسه، واصلت المعارضة الدعوة إلى إصلاح اللجنة الانتخابية المستقلة.

٦ - وفي غامبيا، تواصلت الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية، بينما ظلت الحكومة تواجه انقسامات داخلية. وأدت المنازعات على حيازة الأراضي وإضرابات العمال في قطاعات حكومية مختلفة إلى تصاعد حدة التوترات. وعلى إثر التعديل الوزاري الذي أجري في ٢٩ حزيران/يونيه، لم يتبق في الحكومة سوى الحزب الديمقراطي الموحد وحزب المصالحة الوطنية، مما أدى عمليا إلى زيادة تفتيت الائتلاف الحاكم.

٧ - وفي غينيا، استمرت التوترات السياسية بسبب الخلافات بين الحكومة والمعارضة على نتائج الانتخابات المحلية التي أجريت في ٤ شباط/فبراير. وأدى التأخير في تنصيب ٣٤٢ عضوا في المجالس البلدية المنتخبة حديثا وقلق المعارضة بهذا الشأن إلى اندلا ع مظاهرات عامة شهد العديد منها ارتكاب أعمال عنف. وتفاقمت التوترات السياسية بفعل تزايد الاضطرابات الاجتماعية، خاصة إضراب المعلمين على الصعيد الوطني الذي بدأ في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، والعزل المثير للجدل لرئيس المحكمة الدستورية على إثر التماس لسحب الثقة منه مقدم من المحكمة بزعم سوء الإدارة. وأدان قادة المعارضة العزل باعتباره عزلا ذا دوافع سياسية. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت مركبة زعيم المعارضة سيلو دالين ديالو لأضرار نتيجة إصابتها بقذيفة، غير أنه لم يصب بأذى، وإن كان سائقه قد أصيب بجراح.

٨ - وظلت الحالة السياسية والأمنية في ليبريا مستقرة على الرغم من التحديات الماثلة في مجال الحوكمة. واحتل مركز الصدارة في الحوار الوطني الجدل القائم بشأن الاختفاء المزعوم لمبلغ ١٦ بليون دولار ليبري (نحو ١٠٢ مليون دولار)، إلى جانب مباشرة مجلس النواب لإجراءات العزل ضد قاضي المحكمة العليا المعاون، كابنه جناح، بناء على ادعاءات بسوء السلوك وإساءة استعمال السلطة والفساد. وبدأت التحقيقات في اختفاء الأموال المزعوم، ونظمت مظاهرات سلمية، بينما أدت إجراءات العزل إلى توترات في العلاقة بين مجلس النواب والمحكمة العليا.

٩ - وفي موريتانيا، أجريت الانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية في ١ أيلول/سبتمبر. وهيمن حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم على الانتخابات التي جرت في أجواء سلمية، فأحرز ٨٩ من ١٥٧ مقعدا في البرلمان، إلى جانب فوزه بجميع المجالس الجهوية وبأغلبية المقاعد في المجالس المحلية. وفي أعقاب الانتخابات، أعلن الرئيس محمد ولد عبد العزيز عن تشكيل حكومة جديدة. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن حزب الوئام، وهو ثاني أكبر الجماعات المعارضة، عن اندماجه مع حزب الاتحاد من أجل

الجمهورية، وانتُخب قائده نائبا لرئيس البرلمان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعا علنا عدة مسؤولين رفيعي المستوى الرئيس إلى الترشح لولاية ثالثة. وأنكر الرئيس مرارا عزمه الترشح لولاية ثالثة رغم اتهامه بخلاف ذلك من جانب المعارضة.

١٠ - وفي النيجر، وافقت المعارضة، بعد مرور ما يقرب من عامين من الجمود السياسي، على المشاركة في لجنة تقنية مشتركة مكلفة بتنقيح قانون الانتخابات وإحياء الإطار الوطني للحوار السياسي. وهيمنت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢١ على الساحة السياسية. وذكر الرئيس محمدو إيسوفو في عدة مناسبات أنه سيتخلى عن منصبه عند انتهاء ولايته.

١١ - وفي نيجيريا، تشهد التوترات تزايدا عشية الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، وانتخابات حكام المقاطعات ومجالس الولايات المقررة في ٢ آذار/مارس ٢٠١٩. وقد أثيرت شواغل نتيجة تقارير أفادت باستغلال قوات الأمن في انتخابات المقاطعات التي جرت في الآونة الأخيرة، وتنامي ظاهرة شراء الأصوات المزعوم، والتحديات المتعلقة بقدرة المشردين داخليا على المشاركة في الانتخابات في ظل أعمال الإرهاب والعنف المستمرة فيما بين المزارعين والرعاة. وعقب الإعلان في تموز/يوليه عن انقسام في حزب مؤتمر عموم التقدميين الحاكم، انضمت أسماء بارزة في سلسلة من الانشقاقات إلى صفوف الحزب الشعبي الديمقراطي المعارض.

١٢ - وفي السنغال، استمرت الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية المقررة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، مع تزايد حدة التوتر بين المعارضة والحكومة. وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٨، أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بالسجن خمس سنوات بحق المرشح المحتمل للانتخابات الرئاسية، خليفة سال. وبعد ذلك بيوم واحد، صدر مرسوم رئاسي يعفيه من مهامه بصفته عمدة داكار. وفي ٣٠ آب/أغسطس أيضا، رفضت المحكمة العليا طلب كريم واد، ابن الرئيس السابق عبد الله واد، إدراج اسمه في سجل الناخبين، وهو شرط يجب استيفاؤه للترشح للانتخابات الرئاسية.

١٣ - وفي سيراليون، اتسمت الحالة السياسية، منذ تنصيب الرئيس يوليوس مادا بيو في ١٢ أيار/مايو، بانعدام الثقة المتزايد بين حكومته وأنصار الرئيس السابق إرنست باي كوروما، وفي ٢٦ حزيران/يونيه، علق الرئيس مهام مجالس عدة مؤسسات شبه حكومية ولجان مستقلة، بما فيها لجنة حقوق الإنسان، مما أثار انتقادات على الصعيدين الوطني والدولي. وفي ٤ تموز/يوليه، قدم فريق لإدارة المرحلة الانتقالية، أنشأه الرئيس في نيسان/أبريل لإجراء عملية تقييم للحالة الراهنة في مختلف الوزارات والإدارات والوكالات، تقريره إلى الحكومة. وتضمن التقرير عدة ادعاءات بالفساد ضد مسؤولين رفيعي المستوى في الإدارة السابقة، مما أثار اتهامات من قبل المعارضة وبعض منظمات المجتمع المدني بتنظيم مطاردة للساحرات.

١٤ - وتواصلت عملية الحوار بين أبناء توغو برعاية الميسرَين المشاركين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رئيس غانا، نانا أدو دانكوا أكوفو - أدو، ورئيس غينيا، ألفا كوندي. وعلى الرغم من التنازلات التي قدمها كل من حكومة توغو وائتلاف أحزاب المعارضة البالغ عددها ١٤ حزبا، لم يحرز سوى تقدم محدود نظرا لاستمرار الخلافات حول طرائق تنفيذ خريطة طريق ١٤ نيسان/أبريل التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت جهة التيسير التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعات مع أصحاب المصلحة التوغوليين في أكرا وكوناكري ولومي لتقييم التقدم المحرز والسعي إلى المضي قدما بالعملية. وعلى الرغم من أن كلا الطرفين أكدا

مجددا التزامهما بخريطة الطريق، واصلت الحكومة أيضا إبداء تصميمها على إجراء استفتاء بشأن الإصلاحات الدستورية وتنظيم انتخابات محلية وتشريعية قبل نهاية ٢٠١٨. وتمسكت أحزاب المعارضة بمطالبها باعتماد الإصلاحات الانتخابية قبل إجراء الانتخابات، وقاطعت الأعمال التحضيرية للانتخابات، وأشارت، في وقت لاحق، إلى أنها لن تشارك في الانتخابات. وواصلت أحزاب المعارضة أيضا تنظيم مظاهرات في الشوارع ضد ما أسمته إصلاحات من جانب واحد.

باء – الاتجاهات الأمنية

١٥ – ظلت الحالة الأمنية متقلبة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا، حيث نفذت هجمات متكررة ضد المدنيين والعسكريين على يد جهات مسلحة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية والميليشيات الأهلية. وشهدت بوركينا فاسو هجمات متزايدة على يد الجماعات المتطرفة في شرق وجنوب البلد، مما أدى إلى تزايد المخاطر الأمنية التي تواجه البلدان المجاورة، بما في ذلك بنن والنيجر، وربما توغو. وتصاعدت أيضا أعمال العنف فيما بين القبائل، لا سيما في النيجر على امتداد الحدود الغربية مع مالي. وعلى الرغم من تكثيف العمليات العسكرية، ما زالت الهجمات التي ينفذها الرعاة وأفراد العصابات تؤدي إلى تفاقم حالة انعدام الأمن في نيجيريا في ظل شن جماعة بوكو حرام لعدة هجمات واسعة النطاق على المواقع العسكرية النيجيرية. ويبدو أن الجماعات الإرهابية النشطة في منطقة الساحل تعمل على تعزيز مستوى التنسيق فيما بينها، حيث تدل أنماط الهجمات على تقاسم للمهام بين الجماعات وعلى تعاون وثيق فيما بينها.

١٦ – وفي بوركينا فاسو، سجل ١٢٥ حادثا أمنيا في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، أي ما يقرب من ضعف عدد الحوادث المسجلة في عام ٢٠١٧ ككل. وأسفرت الهجمات الإرهابية عن سقوط أكثر من ٦٥ ضحية من المدنيين والعسكريين في شرق بوركينا فاسو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بأربع ضحايا فقط في عام ٢٠١٧ ككل، وانطوت على عمليات يتزايد تعقيدها. ولمواجهة تزايد انعدام الأمن، نفذت الحكومة عمليات عسكرية في مقاطعات لوروم وأودالان وسوم.

١٧ – وفي النيجر، واجهت قوات الدفاع والأمن تحديات مستمرة في غرب وجنوب البلد. ففي جنوب شرق النيجر، كثف كل من جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا غاراتهما المنفذة عبر الحدود. وتزايدت أيضا عمليات الاختطاف طلبا للفدية منذ آخر فترة مشمولة بالتقرير. وفي غرب النيجر، واصل مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى استخدام منطقتي تيلابيري وتاهوا كقاعدتين خلفيتين لعملياتهم في بوركينا فاسو ومالي. وأدى ذلك إلى وقوع اشتباكات متفرقة مع قوات الأمن وأعمال عنف ضد المدنيين. وفي المناطق الشمالية والشرقية من النيجر، تواصلت الحوادث الإجرامية العنيفة، بما في ذلك أعمال قطع الطريق واختطاف المركبات على الطرق.

١٨ – وفي نيجيريا، يبدو أن الخطط التي تتبعها جماعة بوكو حرام في عملياتها تتحول من استهداف أماكن التعليم والعبادة والمنشآت الحكومية والأسواق إلى تنفيذ هجمات مباشرة على أهداف عسكرية. فقد أفادت التقارير أن هجوما نفذ على قافلة عسكرية في باما، خلال الأسبوع الأول من تموز/يوليه، أسفر عن مقتل ١٠ جنود واختفاء ٢٣ آخرين وخسائر في المعدات العسكرية. وفي ١٥ تموز/يوليه، اقتحم مقاتلون مدججون بالسلاح من جماعة بوكو حرام مقر اللواء المتقدم التابع للفرقة ٨١ في جيلي

(ولاية يوبي)، وقتلوا ما لا يقل عن ٤٨ جنديا. وفي ١ أيلول/سبتمبر، قتلت جماعة بوكو حرام ٣٠ جنديا وأغارت على قرية زاري في شمال ولاية بورنو.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت النزاعات بين المزارعين والرعاة عن خسائر في الأرواح وتبديد أسباب العيش وتخريب الممتلكات وتشريد السكان، وعن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. وشملت النقاط الساخنة محاور عبور للحدود بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر التي تعد بلدان المنشأ الرئيسية لتجارة الماشية. وشهدت العديد من الولايات في جميع أنحاء نيجيريا اندلاع أعمال العنف، وإن كان ذلك بوتيرة أكبر في منطقة الحزام الأوسط، وفي ولايتي أداماوا وتارابا في المنطقة الشمالية الشرقية. واشتداد النزاعات بين الرعاة والمزارعين مرتبط ارتباطا وثيقا بالضغوط الديمغرافية؛ والتصحر وما يلازمه من فقدان للاحتياطيات من المراعي وطرق هجرة الماشية الموسمية، والذي يتفاقم بفعل تغير المناخ؛ والمصاعب التي تعتري تنفيذ خطط الإدارة الفعالة للأراضي وسياسات التكيف مع تغير المناخ؛ وإنفاذ القوانين الرعوية السارية تنفيذا محدودا؛ وهيمنة المصالح السياسية والاقتصادية؛ وتعطل الآليات التقليدية لتسوية النزاعات؛ وانتشار الأسلحة.

٢٠ - وخلال مؤتمر القمة المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في ٣٠ تموز/يوليه في لومي، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن القلق إزاء تصاعد وانتشار النزاعات العنيفة بين الرعاة والمزارعين بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ بشكل خاص. وطلبوا إلى الوزراء المسؤولين عن الزراعة والثروة الحيوانية والأمن في المنطقتين عقد مشاورات منتظمة، بمشاركة منظمات الرعاة والمزارعين، من أجل تحديد التدابير الرامية إلى الحيلولة دون وقوع تلك النزاعات وإدارتها بالوسائل السلمية.

٢١ - وظلت الجرائم البحرية وأعمال القرصنة قبالة سواحل غرب أفريقيا تشكل خطرا على السلام والأمن والتنمية في المنطقة. ووفقا لأرقام حكومية، أسفرت الجرائم المتصلة بالنفط عن خسائر في الإيرادات تقدر بحوالي ٢,٨ بليون دولار في نيجيريا في السنة الماضية. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أُبلغ عن وقوع ٨٢ حادثا من حوادث الجرائم البحرية وأعمال القرصنة في خليج غينيا.

٢٢ - ومقارنة بالحالة التي وصفت في التقرير السابق، تزايد الاتجار بالمخدرات في جميع أنحاء غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ففي بنن وغامبيا ونيجيريا، حجزت أفرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات أكثر من ٥٠ كيلوغراما من الكوكايين في الفترة ما بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر. وخلال الفترة نفسها، حجزت تلك الأفرقة أكثر من ٦ كيلوغرامات من الميثامفيتامين، و ٨ كيلوغرامات من الهيروين (ضعف الحجم المحجوز في النصف الأول من عام ٢٠١٨)، و ٢,٦ طن من القنب. وأفيد أيضا عن تزايد إنتاج المخدرات في جميع أنحاء المنطقة، حيث حجزت السلطات المختصة أكثر من ١٠٠ كيلوغرام من الإيفيدرين والفيناستين.

جيم - الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية

٢٣ - يتوقع أن يصل النمو الاقتصادي في المنطقة إلى ٢,٩ في المائة في ٢٠١٩، وتعزى هذه النسبة أساسا لتوقع معدل نمو بنسبة ٢,١ في المائة في نيجيريا التي تسهم بنسبة ٧٥ في المائة من الناتج الاقتصادي الإجمالي للمنطقة. ويتوقع أن يبلغ النمو في كوت ديفوار ٧,٦ في المائة، بينما يتوقع أن تواصل

غانا تصدر أسرع الاقتصادات نموا في غرب أفريقيا، حيث يتوقع أن تحقق نموا بنسبة ٨,٦ في المائة. وتواصل ارتفاع مستويات الدين العام، حيث بلغت في عدة بلدان نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٦٩,٨ في المائة، أي ما يفوق الحد الأقصى البالغ ٥٠ في المائة الذي يوصي به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٢٤ - ويتوقع المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا انتعاشا اقتصاديا في غرب أفريقيا في ٢٠١٩، باستثناء قطاعات الخدمات والبناء والتشييد. ويرتقب أن يبلغ النمو ٤ في المائة في الأجل المتوسط، إذا لم يطرأ أي تغيير على السياسات المتبعة وكانت البيئة الخارجية مواتية. وتشمل التحديات الماثلة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل المستوى المتدني للاستثمارات المحلية والخارجية مقارنة بالمناطق الأخرى، واستمرار العراقيل التي تعترض تعبئة الدخل المحلي، فضلا عن الحاجة إلى تحسين الكفاءة في الإنفاق العام والتجارة والتكامل المالي. وعلاوة على ذلك، تؤدي الشواغل الأمنية إلى عرقلة تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، بسبل منها حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات.

دال - الاتجاهات في مجال العمل الإنساني

٢٥ - لا تزال الحالة الإنسانية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تدعو إلى القلق بسبب انعدام الأمن الغذائي وحالات التشريد القسري أساسا، وتزيد هذه الحالة تفاقما من جراء نوبات تفشي الأوبئة وعدم المناعة من الصدمات الخارجية. وما يقرب من ٢٤ مليون شخص هم في حاجة إلى المساعدات الإنسانية في المنطقة. ففي بوركينا فاسو وتشاد والسنغال ومالي وموريتانيا والنيجر، أدى الجفاف الناتج عن قلة الأمطار في ٢٠١٧ إلى تراجع شديد في المحاصيل وإلى عجز حاد في المياه والمراعي في ٢٠١٨. وبلغت مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في منطقة الساحل حدا لم يسبق أن سجل منذ أزمة الأمن الغذائي لعام ٢٠١٢. فقد بلغ عدد من هم بحاجة عاجلة إلى المساعدة الغذائية في ذروة موسم الجفاف في تموز/يوليه وآب/أغسطس أكثر من ٥,٨ ملايين شخص، ولا يزال ٢,١ مليون طفل يواجهون سوء التغذية الحاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وقد عزز الشركاء في مجال العمل الإنساني استجابتهم اعتبارا من أواخر عام ٢٠١٧، فقدموا المساعدة إلى حوالي نصف ٥,٨ ملايين شخص هم في حاجة إلى المساعدة. وقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى ٢,٥ مليون شخص شهريا في ذروة موسم الجفاف. ويتوقع أن يسهم سقوط أمطار مواتية في أجزاء كثيرة من المنطقة منذ أواخر تموز/يوليه ٢٠١٨ في تحسن المحاصيل والمراعي. غير أنه ستكون المجتمعات المحلية المتضررة من جفاف عام ٢٠١٧ في حاجة إلى مساعدة مطردة من أجل إعادة إرساء سبل العيش، بعد أن استهلكت احتياطياتها من الأغذية وتكبدت خسائر كبيرة في الماشية.

٢٦ - وفي حوض بحيرة تشاد، ظلت حالة انعدام الأمن وظروف المعيشة السيئة تتسبب في تشريد السكان. وحتى تشرين الأول/أكتوبر، تعرض ما يزيد عن ٢,٤ مليون شخص إلى التشريد الداخلي، مقابل ٢,٣ مليون شخص في الفترة نفسها من عام ٢٠١٧، وظلت تشاد والكاميرون والنيجر تستضيف ما يزيد عن ٦٦٠ ٢٣٠ من اللاجئين النيجيريين. ومنذ النصف الأول من عام ٢٠١٨، انضاف مليون شخص إلى عدد المتضررين في حوض بحيرة تشاد من انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر حاليا على مجموع ٥ ملايين شخص، من بينهم ٣ ملايين شخص في المنطقة الشمالية الشرقية من نيجيريا وحدها.

٢٧ - وتشهد نوبة لوباء الكوليرا في حوض بحيرة تشاد، هي الأسوأ منذ ٢٠١٠، تراجعا بفضل تكثيف جهود الوقاية والاستجابة من جانب المجتمعات المحلية والحكومات والشركاء في مجال العمل الإنساني. وفي نيجيريا، انخفضت حالات الكوليرا الجديدة المشتبه فيها، حيث سجلت ٧٤٢ حالة في الأسبوع في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بعد أن بلغت حوالي ٠٠٠ ٣ حالة في الأسبوع في منتصف أيلول/سبتمبر. وأفاد النيجر بتسجيل ٢٠ حالة جديدة في الأسبوع في الفترة نفسها، بعد أن بلغ عدد الحالات المسجلة أكثر من ٤٠٠ حالة في الأسبوع ما بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر.

٢٨ - وقامت منظمات المعونة في حوض بحيرة تشاد بإيصال المساعدات إلى أكثر من ٦ ملايين شخص في عام ٢٠١٨، على الرغم من مواجهة العديد من العقبات، بما في ذلك انعدام الأمن. ويعمل حولي ٠٠٠ ٣ عامل في المجال الإنساني في المنطقة الشمالية الشرقية من نيجيريا، حيث لا يزال العنف المسلح يتسبب في معاناة إنسانية شديدة ويقوض عمليات تقديم المعونة. ففي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أقدم تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا على إعدام قابلة تعمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في المنطقة الشمالية الشرقية من نيجيريا.

٢٩ - وقد طلبت المنظمات الإنسانية في عام ٢٠١٨ توفير ١,٦ بليون دولار لمساعدة الأشخاص المتضررين من النزاع في حوض بحيرة تشاد. وحتى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، لم تكن الجهات المانحة قد وفرت سوى ٤٦ في المائة من هذا المبلغ.

الاتجاهات السائدة في مجال حقوق الإنسان

٣٠ - ما زالت حالة الإنسان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مثيرة للقلق عموماً. فالجماعات الإرهابية متمادية في انتهاكها للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو ما يؤثر سلبا في سلامة المجتمعات المحلية وأمنها. وباستمرار الجناة في أفعالهم بلا عقاب، أصبح اتساع نطاق الاشتباكات بين المزارعين والرعاة واشتداد حدتها، إضافة إلى العنف القبلي وأعمال قطع الطرق وسرقة المواشي، عوامل تمس بما لمجتمعات الشعوب الأصلية من الحق في الحياة والسلامة البدنية وفي الملكية، والحق في الانتصاف القضائي.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعربت جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية عن جزعها من اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان واحتجازهم وإدانتهم في بعض البلدان في المنطقة، منها بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر. فهناك قلق من أن اتخاذ نظام العدل وسيلةً لمآرب معينة يشكّل حجر عثرة أمام تعزيز المؤسسات الديمقراطية. وفي تطور إيجابي، أُطلق سراح ثلاثة فاعلين نيجريين مرموقين من المجتمع المدني بعد قضائهم أربعة أشهر في الاحتجاز. غير أنه في موريتانيا، ما زال زعيم حركة إلغاء الرق، بيرم ولد داه عبيد، المعتقل منذ ٧ آب/أغسطس ٢٠١٨ لاتهامه بالتحريض على العنف، رهن الاحتجاز. ورغم فوزه بمقعد في الانتخابات البرلمانية، فإنه لم يتمكن من شغله.

٣٢ - وأُحرز بعض التقدم في مسار المصالحة الوطنية. ففي غامبيا، دشّنت السلطات لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات، عقب مشاورات جرت في البلد برمتّه بشأن العدالة الانتقالية بدعم من صندوق بناء السلام. وفي بوركينا فاسو، نظّم المجلس الأعلى للمصالحة والوحدة الوطنية اجتماعات في جميع أنحاء البلد لتوعية السكان واستشارتهم بشأن عملية المصالحة، بتمويل من صندوق بناء السلام أيضاً. وفي ليبريا، أُحرز تقدم محدود في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة.

٣٣ - وصدرت عن المعارضة والمجتمع المدني والنقابات العمالية وجماعات أخرى ادعاءات تفيد بوقوع انتهاكات لحرية الاجتماع وحرية التعبير في عدة بلدان، منها بنن والسنغال وغامبيا وغينيا وكوت ديفوار وموريتانيا ونيجيريا. وأسفرت اشتباكات بين متظاهرين وقوات الأمن عن إصابات وخسائر في الأرواح، في خضم شواغل بشأن استخدام القوة غير المتناسب في حفظ النظام العام. وفي غينيا، أسفرت مظاهرات متكررة شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير عن عدة خسائر بشرية. وفي غامبيا، قُتل شخصان وأصيب عدة أشخاص آخرين بجروح على أيدي الشرطة أثناء تفريقها بعنف لمتظاهرين في ٢٨ حزيران/يونيه. وفي نيجيريا، اندلع اشتباك بين أعضاء الحركة الإسلامية في نيجيريا وقوات الأمن في أبوجا يومي ٢٧ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. ووفق ما ذكرته جماعات لحقوق الإنسان قُتل ٤٥ عضوا على الأقل من أعضاء الحركة الإسلامية في نيجيريا على أيدي قوات الأمن النيجيرية (التي ادعت أن عدد القتلى بلغ ستة أشخاص) فيما تعرّض ١٢٢ شخصاً آخرين لإصابات نارية. وقيل إن قوات الأمن اعتلقت أيضا مئات من المتظاهرين المنتمين إلى الحركة الإسلامية في نيجيريا.

هاء - المسائل الجنسانية

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل تمثيل المرأة في المناصب العليا في جميع أنحاء المنطقة متدنيا رغم إحراز بعض التقدم في هذا الصدد. فقد انتُخبت امرأتان في منصب عمدة المدينة في بانجول وداكار، فيما تضم لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات في غامبيا في عضويتها ٥ نساء من بين أعضائها الأحد عشر. وفي موريتانيا، وعقب تعديل حكومي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، عُيِّنت ٧ نساء من بين ٢٣ وزيرا في الحكومة. وواصلت البلدان والمنظمات الإقليمية جهودها المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٣٥ - وما زالت حقوق المرأة تتعرض لانتهاك ممنهج على أيدي الجماعات الإرهابية، كجماعة أنصار الإسلام في أنحاء من شمال بوركينا فاسو وجماعة نصر الإسلام والمسلمين في غرب النيجر وجماعة بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا. وتفيد التقارير أن النساء يتعرضن للاختطاف، والاحتجاز التعسفي، ولقيود تفرض على حركتهن، ولشتى أشكال العقاب البدني والعنف الجنسي.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف - المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي اضطلع بها ممثلي الخاص

٣٦ - واصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقدم الدعم للجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام في المنطقة، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بتعزيز ودعم الحوار الوطني الشامل للجميع، وحقوق الإنسان، والإصلاحات الدستورية والمؤسسية، إضافةً إلى انتخابات شفافة وموثوقة وسلمية.

٣٧ - وقام ممثلي الخاص بزيارة إلى كوناكري في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه، أجرى خلالها مباحثات مع ممثلّي الحكومة والمعارضة. وشجَّع الجهات صاحبة المصلحة على التعجيل بتنفيذ الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والتماس حلول توافقية المنحى لإصلاح لجنة الانتخابات.

٣٨ - وواصل ممثلي الخاص، بصفته ممثلي الرفيع المستوى لنيجيريا، مشاوراته مع الجهات الوطنية الرئيسية صاحبة المصلحة من أجل تهيئة بيئة ملائمة لإجراء انتخابات عامة سلمية في عام ٢٠١٩.

٣٩ - واستهل ممثلي الخاص بعثة مشتركة لمرحلة ما قبل الانتخابات موفدة إلى نيجيريا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وشارك في هذه البعثة. وخلال البعثة، أجرى مشاورات مع رئيس البلد ومكتب المفتش العام فيه وكبار المسؤولين العسكريين ومنظمات من المجتمع المدني وجهات فاعلة ومؤسسات رئيسية أخرى.

٤٠ - وقام ممثلي الخاص بزيارة إلى ليبريا في الفترة من ٧ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم للتقدم المحرز منذ إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وشجع السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني على أن تعمل معاً على تعزيز الحوكمة، بما في ذلك في قطاع الأمن.

٤١ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، تباحث ممثلي الخاص، أثناء وجوده في كوتونو لإلقاء خطاب استهلالي في الجمعية البرلمانية لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، مع الجهات الحكومية صاحبة المصلحة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٩ والإصلاحات السياسية الجارية في ينن.

الحفاظ على السلام

٤٢ - في الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه، اضطلع ممثلي الخاص ببعثة مشتركة موفدة إلى غامبيا مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جان - كلود برو. وتركزت المباحثات على متابعة المؤتمر الدولي المعني بخطة التنمية الوطنية الذي عُقد في ٢٢ أيار/مايو، والديناميات السياسية الداخلية، وإصلاح قطاع الأمن، والعدالة الانتقالية، وانعدام جنسية الأطفال اللاجئين، وإدارة الأراضي.

٤٣ - وفي الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، اضطلع ممثلي الخاص ببعثة مشتركة مع رئيس لجنة بناء السلام، أيون جينغا، والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، أوسكار فرنانديز - تارانكو، إلى بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغامبيا. وكانت أهمية التغلب على التحديات التي تعترض المصالحة الوطنية موضوعا مشتركا في جميع البلدان الثلاثة.

٤٤ - وفي بوركينا فاسو، سلطّ المحاورون الضوء على التوقعات ومشاعر الإحباط الشعبية الناجمة عن التدهور الاقتصادي وهشاشة الحالة الأمنية في البلد. وشدد رئيس المجلس الأعلى للمصالحة والوحدة الوطنية، بازومبوي لياندر باسولي، على ضرورة إعادة الثقة إلى نصابها بين السكان والسلطات.

٤٥ - وفي كوت ديفوار، شجعت البعثة المشتركة الحكومةَ على إعداد طلب جديد بشأن أهليتها للحصول على الأموال من صندوق بناء السلام لعام ٢٠٢٠.

٤٦ - وفي غامبيا، شاركت البعثة المشتركة في تدشين لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات. وأهاب وفد الأمم المتحدة باللجنة، خلال اجتماعاته مع رئيس البلد وسائر السلطات الحكومية، أن تعتمد نهجا يركز على الضحايا، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والفئات الضعيفة، وأن تكفل الحماية للضحايا والشهود.

باء – لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٤٧ – ظل انعدام الأمن، بما فيه اشتداد التوترات في المناطق الناطقة بالإنكليزية من الكاميرون، يعرقل العمليات الميدانية لترسيم الحدود على امتداد الحد البري بين الكاميرون ونيجيريا، مما أبطأ وتيرة عملية نصب الأعمدة. واجتمع الأطراف في لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة في لاغوس يومَي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر لإتمام التخطيط اللوجستي لاستئناف عملية نصب الأعمدة. وقد استُؤنفت العمليات الميدانية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر لنصب ٣٣٥ عمودا.

٤٨ – وواصل ممثلي الخاص، الذي يتولى أيضاً رئاسة اللجنة المختلطة، العمل مع رئيسَي الوفدين النيجيري والكاميروني في المشاورات الثنائية في سبيل التوصل إلى تسوية لجوانب الخلاف المتبقية. وأُرسل فريق وساطة إلى أبوجا في تموز/يوليه وإلى ياوندي في آب/أغسطس لمتابعة تبادل المذكرات بين الطرفين. وعموما، أكد الطرفان من جديد التزامهما بتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وبالترسيم الكامل للحدود البرية والبحرية المشتركة بين البلدين.

جيم – تعزيز القدرات دون الإقليمية على مواجهة ما يتهدد السلام والأمن من أخطار عابرة للحدود ومتداخلة

٤٩ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعزيز تعاونه مع الشركاء الإقليميين، والاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة. وشمل ذلك إيفاد بعثات تقنية إلى بوركينا فاسو وغامبيا وغينيا وكوت ديفوار والنيجر. وإضافةً إلى ذلك، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل العمل عن كثب مع مكتب دعم بناء السلام، مع التركيز على الحوار السياسي لمنع العنف المتصل بالانتخابات وزيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية وبناء الثقة بين السكان المحليين والسلطات. واستنادا إلى مشاورات مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تعهد صندوق بناء السلام بتقديم مبلغ ١٢ مليون دولار لتمويل مشاريع عابرة للحدود على نطاق منطقة الساحل كلها، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

٥٠ – وأوفد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بعثَتي دعم تقني لتقديم المساعدة في التحضير لمؤتمر القمة الأول المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بموضوع ”السلام الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف“، الذي عُقد في لومي في ٣٠ تموز/يوليه. وخلال الاجتماع، الذي حضره ممثلي الخاص لوسط أفريقيا وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، كرر قادة بلدان المنطقتين تأكيد التزامهم بتعزيز التعاون لمواجهة التحديات المشتركة، بما فيها الإرهاب والتطرف العنيف، وانعدام الأمن والقرصنة في البحر، والنزاعات المتصلة بالرعي، والجريمة المنظمة. واتفق القادة أيضا على عقد اجتماعات نظامية مرة كل سنتين.

٥١ – وفي يومَي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر، استضاف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الاجتماع السنوي بين الدوائر الإدارية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الذي عُقد في داكار لاستعراض الاتجاهات السياسية والأمنية الجارية في هذه المنطقة دون الإقليمية وللتخطيط للمبادرات المشتركة لعامَي ٢٠١٩ و ٢٠١٨.

٥٢ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع ممثلو مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في داكار مع نائب الأمين العام لاتحاد نهر مانو المسؤول عن السلام والأمن لتباحث إطار التعاون الاستراتيجي بين المكتب واتحاد نهر مانو؛ وتفعيل استراتيجية اتحاد نهر مانو لأمن المعابر الحدودية؛ وبناء قدرات أمانة اتحاد نهر مانو في مجال حقوق الإنسان؛ وبناء قدرات شبكة نساء نهر مانو للسلام بشأن القضايا الجنسانية والسلام والأمن.

٥٣ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، شارك ممثلي الخاص في المعتكف الرفيع المستوى التاسع للاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا، الذي عقد في غانا.

٥٤ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، استضاف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الاجتماع نصف السنوي لرؤساء بعثات الأمم المتحدة للسلام في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بمشاركة ممثلي الخاص لوسط أفريقيا ومنسقَي الأمم المتحدة المقيمَين لكوت ديفوار وليبريا. وتبادل المشاركون الآراء بشأن ديناميات السلام والأمن في مجالات مسؤولية كل منهم. واتفقوا أيضا على مواصلة التعاون وتعزيز تبادل المعلومات بشأن القضايا الرئيسية التي تؤثر في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٥٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر، انتهى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من المرحلة الأولى من تحليل للمخاطر الأمنية ذات الصلة بالمناخ في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومدى تأثّر السكان بها، والخيارات المتاحة للتصدي لها من منظور منع نشوب النزاعات. وجاء تنفيذ هذا النشاط تمشياً مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ (S/PRST/2018/16)، الذي سلّم المجلس فيه بالآثار الضارة التي تحدثها عوامل من بينها تغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية على الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وشدّد على ضرورة أن تأخذ الحكومات والأمم المتحدة باستراتيجيات طويلة الأجل من أجل دعم الاستقرار وبناء القدرة على الصمود.

٥٦ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر، في واغادوغو، نظم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع حكومة بوركينا فاسو، المنتدى السنوي الأول للشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وناقش المنتدى أنشطة منظمات الشباب في المنطقة في ضوء تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) بشأن الشباب والسلام والأمن.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في بعثات تقييم أجرتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وكانت تهدف تلك الزيارات إلى تقييم احتياجات وقدرات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وقدم أيضا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة تقنية لمسؤولين من وزارات العدل، إلى جانب قضاة ومحامين في المنطقة، بشأن المعايير الدولية وأفضل الممارسات في إجراء المحاكمات المتعلقة بالإرهاب والتحقيق في قضايا الإرهاب.

إصلاح قطاع الأمن

٥٨ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقديم الدعم لعمليات إصلاح قطاع الأمن في المنطقة. ففي بوركينا فاسو، ساعد فريقُ الأمم المتحدة الاستشاري لشؤون إصلاح قطاع الأمن الحكومةَ على إدارة عملية إصلاح قطاع الأمن والتصدي للتهديدات الأمنية المتزايدة. وقدم الفريق الاستشاري الدعم للحكومة في تنفيذ تدابير بناء الثقة بين السكان وقوات الأمن. وإضافةً إلى ذلك، أسدى المشورة للمجلس الأعلى للمصالحة والوحدة الوطنية بشأن دور المؤسسات الأمنية في عملية المصالحة الوطنية. وبطلب من الحكومة، يقدم الفريق الاستشاري، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، المساعدة في تقييم مدى تأهب قطاع الأمن للتصدي للأخطار التي تشكّلها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

٥٩ - وفي غينيا، انصب التركيز في دعم إصلاح قطاع الأمن على وضع السياسات الوطنية والجهود المبذولة لبناء قدرات الشرطة. وواصل الفريق الاستشاري تقديم الدعم لإرساء خدمات أمنية مراعية للمنظور الجنساني في تسع مؤسسات أمنية.

٦٠ - وفي غامبيا، قدم الفريق الاستشاري الدعم للحكومة في إنشاء مكتب مستشار الأمن الوطني واللجنة التقنية المعنية بإصلاح قطاع الأمن. وقدم الدعمَ أيضا للعملية الجارية بقيادة جهات وطنية لوضع سياسة للأمن الوطني. وإضافةً إلى ذلك، قدم الفريق الاستشاري الدعم لإنشاء شبكة لجهات تنسيق الشؤون الجنسانية بهدف تعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ المبادرات المراعية للمنظور الجنساني في قطاع الأمن.

٦١ - وقد تسنّى الاضطلاع بالأنشطة المذكورة أعلاه بموارد قدمها صندوق بناء السلام.

النزاعات بين الرعاة والمزارعين

٦٢- في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، دشّن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دراسة عن الرعي والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، انصب التركيز فيها على أسباب النزاع بين الرعاة والمزارعين في المنطقة. واستندت الدراسة إلى مشاورات وثيقة أُجريت مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في المنطقة، ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والبنك الدولي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وخبراء مستقلين. ومنذ إصدار الدراسة، يعمل المكتب على نحو وثيق مع كيانات الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الآخرين من أجل تفعيل التوصيات الرئيسية المنبثقة عنها، بما في ذلك التوصية بوضع آليات لمنع نشوب النزاعات وتسويتها للحد من التنافس على سبل الوصول إلى الموارد المائية النادرة والأراضي. وعقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل عدة اجتماعات في أبوجا، في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، لوضع خطة عمل مشتركة بشأن الترحال الرعوي وتحليل النزاعات والصلة بين تغير المناخ والنزاعات.

حوض بحيرة تشاد

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بهدف دعم تصدي المنطقة للأزمة في حوض بحيرة تشاد. ففي ٣٠ آب/أغسطس، استضافت نيجيريا اجتماعا

للمجلس الوزاري للجنة حوض بحيرة تشاد اعتمدت خلاله استراتيجية إقليمية لتعزيز الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد. وجرى الاجتماع قبل مؤتمر رفيع المستوى معني بمنطقة حوض بحيرة تشاد، عُقد في الفترة يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر في برلين، وأتاح منبرا لحشد موارد إضافية لخطة تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية. وحضر المؤتمرَ نائب ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حيث سلّط الضوء على أهمية المسائل الجنسانية باعتبارها مدخلا لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة. وخلال المؤتمر، تعهد الشركاء بتقديم مساعدات تجاوزت بليونَي دولار لتلبية احتياجات المتضررين من الأزمة الذين تجاوز عددهم ١٧ مليون شخص.

٦٤ - ودعما لهذه الاستراتيجية، أجرى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا سلسلة من المشاورات مع بنن والكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا في إطار متابعة منتدى حكام بحيرة تشاد، الذي عُقد يومَي ٨ و ٩ أيار/مايو في مايدوغوري، نيجيريا. وفي نفس السياق، نظّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، بمشاركة لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي، حلقات عمل في نيامي وياوندي بشأن دور فرز الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام ومحاكمتهم.

القرصنة في خليج غينيا

٦٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انصب تركيز الدعم الدولي المقدَّم لمكافحة الجريمة والقرصنة البحرية على تمتين قدرة الوكالات البحرية على تنفيذ دوريات في مياهها وتعزيز قدرة سلسلة مؤسسات العدالة الجنائية على كشف أعمال القرصنة والجريمة البحرية والتحقيق في قضاياها ومحاكمة مرتكبيها. وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم لقوات حرس السواحل الليبرية في تعزيز قدرتها على إجراء عمليات صيانة منتظمة، وذلك بانتداب مهندس بحري لديها وإمدادها بقطع غيار ومعدات لاسلكية. وقُدم دعم مماثل في سيراليون.

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٦٦ - واصل ممثلي الخاص حشد الدعم لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والحكومات في المنطقة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفادت الجهات صاحبة المصلحة بقطاع الأمن في المنطقة من سلسلة دورات تدريبية شاركت الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية وشركاء ثنائيون في تنظيمها. وشمل ذلك تدريبًا وإرشادا برعاية فرنسا في مواضيع تتصل بمجال الأمن لصالح وكالة الطيران المدني في النيجر، وبمجال استهداف الركاب لصالح فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في بوركينا فاسو، وبمجال الاتجار بالمخدرات لصالح فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في مالي. وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، نُظمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حلقة عمل إقليمية في أبوجا بشأن استراتيجيات التصدي للاتجار غير المشروع بدواء ترامادول وغيره من المستحضرات الطبية، بالتعاون مع أفرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات من بوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا. وفي الفترة من ١٧ أيلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر، شاركت أفرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في غرب أفريقيا في عملية ”LIONFISH“ المشتركة العالمية بقيادة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية التي أسفرت عن ضبط أكثر من ٥٥ طنا من المخدرات على الصعيد العالمي.

دال – تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٦٧ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بتشاور وثيق مع ممثلي الخاص لمنطقة الساحل على كفالة إدماج وجهات نظر الجهات الوطنية والإقليمية على نحو أوسع في الأطر المفاهيمية والتشغيلية لانخراط الأمم المتحدة في منطقة الساحل. وشمل هذا العمل إجراء مشاورات منتظمة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومنظمات إقليمية أخرى تعمل في منطقة الساحل، بالتعاون الوثيق مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وقد أسهمت سلسلة من اجتماعات التنسيق، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، في تيسير وضع مبادرات مشتركة مع الشركاء الإقليميين.

٦٨ – وفي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر في أبوجا، ترأس ممثلي الخاص، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الاتحاد الأفريقي بمالي ومنطقة الساحل، اجتماعا للمنظمات الإقليمية العاملة في منطقة الساحل، ومنها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهيئة دول منطقة لبتاكو – غورما للتنمية المتكاملة. ودعا المشاركون في الاجتماع إلى زيادة حشد الموارد من القطاع الخاص والمغتربين، مشيرِين إلى أن التبرعات المعلَنة في مؤتمرات المانحين المعقود في الآونة الأخيرة لم تُدفع في معظمها.

٦٩ – وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في نيامي، قدم المكتب وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، الدعم إلى ”منتدى المرأة في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل“ ويسّرا بدء أعماله رسمياً، بشراكة مع الاتحاد الأفريقي وأمانة المجموعة الخماسية. وترأس الاجتماع رئيس وزراء النيجر، بريغي رافيني. وكان من بين المشاركين الأمينُ الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ووزراء الشؤون الجنسانية وشؤون المرأة لبلدان المجموعة الخماسية ومسؤولون حكوميون ومنظمات المجتمع المدني إضافةً إلى الشركاء الإقليميين والدوليين. وأقرّ الاجتماع خريطة طريق لتنفيذ أنشطة المنتدى.

٧٠ – وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، نظّم مستشارِي الخاص لمنطقة الساحل اجتماعا رفيع المستوى بشأن المنطقة، على هامش الاجتماع المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي عُقد في بالي بإندونيسيا. ونُظِّم الاجتماع بشراكة مع البنك الدولي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتحالف من أجل منطقة الساحل، وحضره وزراء مالية البلدان العشرة المشمولة بإطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، إضافةً إلى وزراء مالية مجموعة العشرين. وكان الاجتماع يندرج في إطار جهود الدعوة الجارية لحشد الموارد اللازمة لتنفيذ مبادرات التحول الموجهة لمنطقة الساحل بشأن الزراعة المقاوِمة لتغيّر المناخ والطاقة المتجددة، والتي وُضعت بالشراكة مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وواصل مستشاري الخاص تعزيز الشراكات مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تنفيذ المجالات ذات الأولوية لخطة دعم منطقة الساحل التي وضعتها الأمم المتحدة وتعزيز أوجه التلاحم وحشد الموارد.

٧١ – وفي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، حضر ممثّلي الخاص ومستشاري الخاص اجتماعًا غير رسمي للمبعوثين الخاصين والشركاء العاملين في منطقة الساحل استضافته الدانمرك بهدف تعزيز التصدي الجماعي للوضع المتدهور في منطقة الساحل، بطرق منها خطة الاستثمار ذات الأولوية للمجموعة

الخماسية لمنطقة الساحل والتحالف من أجل منطقة الساحل. وانصب التركيز في المباحثات على عملية السلام في مالي، وعلى التفعيل الكامل للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

٧٢ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في داكار، ترأس ممثلِّي الخاص الاجتماعَ السابع للجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وضم الاجتماع مستشاري الخاص لمنطقة الساحل والمديرين الإقليميين والمنسقين المقيمين وإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، لتباحث الاتجاهات الراهنة في المنطقة في مجالات السلام والتنمية والأمن. واستعرض المشاركون في الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ خطة الدعم التي وضعتها الأمم المتحدة وناقشوا جهود التنسيق، إلى جانب استراتيجية للتعبئة من أجل منطقة الساحل، إضافةً إلى تقديم الدعم لتنفيذ خطط إقليمية أخرى، منها خطة الاستثمار ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

٧٣ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت لجنة بناء السلام دورتها السنوية في موضوع ”بناء السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل“. وقد أتاحت الدورة للأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء العاملين على معالجة مسائل في منطقة الساحل فرصةً لاستعراض التقدم المحرز في ما تقدمه من دعم لبلدان المنطقة والتفكّر في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وافتتحت نائبة الأمين العام هذه المناسبة. وجاء تنظيم هذا الاجتماع عقب مناسبة رفيعة المستوى بشأن مالي ومنطقة الساحل، عُقدت في ٢٦ أيلول/سبتمبر، على هامش المناقشة العامة للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وبرفقة رئيس مالي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاء منطقة الساحل الآخرين، قمتُ بافتتاح هذه المناسبة الرفيعة المستوى داعياً جميع الأطراف في مالي إلى الوفاء بالتزاماتها، وشددت على أن الاستقرار في مالي شرط أساسي لإحلال السلام وتحقيق التنمية في منطقة الساحل ككل.

٧٤ - ودعم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالشراكة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة تنظيم مؤتمر دولي للجهات المانحة لجمع الأموال من أجل اجتماع المائدة المستديرة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشأن خطة الاستثمارات ذات الأولوية، الذي عُقد في نواكشوط في ٦ كانون الأول/ديسمبر. وانتهى المؤتمر بالإعلان عن تبرعات تفوق ٢ بليون دولار لتمويل خطة الاستثمار ذات الأولوية، بالإضافة إلى اتفاق بين الشركاء وبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل إنشاء آلية متابعة لضمان صرف الأموال في الوقت المناسب.

٧٥ - وقدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، عن طريق مكتب اتصالاته في نواكشوط، وإدارة الشؤون السياسية الأمانة العامة للأمم المتحدة الدعمَ لإنشاء مركز منطقة الساحل لتحليل التهديدات والإنذار المبكر بإيفاد محلِّل للشؤون الأمنية ومحلِّل لمسائل حقوق الإنسان/الحوكمة إلى أمانة المجموعة الخماسية. وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة تقديم الدعم للخلية الإقليمية المعنية بمنع تغذية نزعة التّشدد والتطرّف العنيف التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويسّر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أيضا مشاركة أعضاء الخلية الإقليمية في عدة حلقات عمل بهدف وضع إطار مشترك للتحليل وبناء القدرات فيما يتعلق بمنع التطرف العنيف.

٧٦ - وقام مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، في إطار مبادرته المتكاملة بشأن مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وبالاشتراك مع أمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بتنظيم حلقة عمل في

نواكشوط في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر بهدف بناء قدرات قوات الأمن التابعة للمجموعة الخماسية على منع وإدارة حالات الاختطاف للحصول على فدية. وفي الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم أيضا مكتب مكافحة الإرهاب، بالاشتراك مع أمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حلقةَ عمل موجهة للمجموعات الشبابية والنسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني في بلدان المجموعة الخماسية بشأن دور التعليم في منع التطرف العنيف. وواصل مكتب مكافحة الإرهاب ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تنفيذ مشروع متعلق بضمان امتثال معايير حقوق الإنسان على الحدود في سياق مكافحة الإرهاب موجه لبلدان المجموعة الخماسية.

هاء – تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٧٧ – قام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وحكومة النيجر، بتنظيم المؤتمر الإقليمي الثاني بشأن الإفلات من العقاب وإمكانية اللجوء إلى القضاء وحقوق الإنسان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وضم هذا المؤتمر، الذي عُقد في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر في النيجر، مسؤولين رفيعي المستوى من بلدان المنطقة. واعتمد المشاركون فيه إعلاناً يتضمن توصيات بشأن تعزيز التعاون القضائي وإقامة العدل، ولا سيما في مجالات مكافحة التطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ وبشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ودور آليات العدالة الانتقالية في تعزيز المصالحة الوطنية. وأُنشئ منتدىً وزاريا لتتبع مسار تنفيذ التوصيات. ويعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الوقت الحالي مع الشركاء الإقليميين على تحديد مصادر تمويل للمنبر.

٧٨ – وواصل المكتب تقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني العاملة في قضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون. ففي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عقد حلقةَ نقاش بشأن إمكانية اللجوء إلى القضاء والإفلات من العقاب والفساد، أثناء اجتماعات المنظمات غير الحكومية التي سبقت الدورة العادية الثالثة والستين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي عقدت في بانجول.

٧٩ – وفي يومَي ٧ و ٨ تموز/يوليه ٢٠١٨، قامت نائبة الأمين العام بزيارة رفيعة المستوى مشتركة مع ممثلي حكومة السويد والاتحاد الأفريقي إلى تشاد وجنوب السودان والنيجر لتناول مسائل تتعلق بالمرأة والسلام والأمن والتنمية. وأتاحت البعثة فرصة للدعوة إلى تمكين النساء والفتيات في منطقة الساحل، وضمان مشاركتهن في العمليات السياسية وعمليات السلام، وإنهاء العنف ضدهن. وفي ١٠ تموز/يوليه، قدمت نائبة الأمين العام إلى إحاطة إلى مجلس الأمن في اجتماع بشأن المرأة والسلام والأمن في منطقة الساحل، سلطت الضوء فيها اعلى ضرورة زيادة الدعم المقدم إلى المنطقة، مع التركيز على مشاريع كفيلة بإحداث التحول ومعززة ومتكاملة. ويومَي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر، حضر ممثلو مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حلقة عمل نظّمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن

الشمول الجنساني وفعالية عمليات الوساطة في غرب أفريقيا ترمي إلى إعداد إطار بشأن المسائل الجنسانية والوساطة يُعرض على الجماعة الاقتصادية لتعتمده.

٨٠ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تنسيق الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويسّر المكتب عقد دورتين دون إقليميتين لتبادل الآراء الأولى في موضوع ''تمثيل المرأة في وسائل الإعلام'' في ٣٠ آب/أغسطس، وفي موضوع ''العائد الديمغرافي في غرب ووسط أفريقيا'' في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الفترة من ١٧ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر، تولّى المكتب قيادة بعثة موفدة إلى توغو لعقد الاجتماع السنوي للفريق العامل. وحضر الاجتماعَ أكثرُ من ١٠٠ من ممثلي وممثلات النساء والشباب من ١٢ بلدا في المنطقة، اتفقوا على خريطة طريق مشتركة لتنفيذ أنشطة السنة المقبلة.

٨١ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، في برايا، شارك ممثلي الخاص إلى جانب رئيس كابو فيردي، خورخي كارلوس فونسيكا، في رئاسة الدورة التاسعة من اليوم الإقليمي المفتوح بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالمرأة والشباب والسلام والأمن. وحدد المشاركون نهجا سياساتية لضمان مشاركة أكبر للنساء والشباب في عمليات صنع القرار.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٨٢ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عدة تطورات إيجابية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلا أن تزايد انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي أثّر في عدد من بلدان المنطقة.

٨٣ - وطرأ تحسّن تدريجي على طريقة إجراء الانتخابات في المنطقة. غير أن فترتَي ما قبل الانتخابات وما بعدها كثيرا ما اتسمتا بطعون وخلافات ذات لهجة عدائية. وأدعو السلطات والجهات الوطنية صاحبة المصلحة إلى العمل معا من أجل كفالة تكافؤ الفرص وإلى تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية في عام ٢٠١٩ في بنن والسنغال وغينيا وغينيا - بيساو وموريتانيا ونيجيريا.

٨٤ - وأحرزت عدة بلدان في منطقة حوض نهر مانو تقدما في تعزيز الديمقراطية، ولا سيما من خلال التداول السلمي للسلطة في ليبريا وسيراليون وإجراء انتخابات محلية في كوت ديفوار. ومع ذلك، ما زال يتعين توطيد هذه المكاسب التي ما زالت هشة وإن كانت قد تحققت بشق الأنفس. وفي هذا الصدد، أشجع الشركاء الدوليين على إعطاء الأولوية لدعم حكومات وشعوب كوت ديفوار وغينيا وليبريا وسيراليون وكذلك أمانة اتحاد نهر مانو، للمساعدة في توطيد السلام في حوض نهر مانو.

٨٥ - وتجدر الإشادة بالسلطات في غامبيا لما أحرزته من تقدم في تفعيل لجنتها المعنية بالمصالحة. وأشجع السلطات في جميع بلدان المنطقة على أن تواصل إعطاء الأولوية للمصالحة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من بناء مؤسسات الدولة ومعالجة التظلمات.

٨٦ - ورغم إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب، فإن الإفادات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتخاذ النظام القضائي وسيلةً لتحقيق أهداف سياسية وقمع حرية التعبير، ما زالت تشكل مصدرا للقلق. ولا بد للحكومات في المنطقة من احترام استقلال القضاء، وضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع على قدم المساواة، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والمضي قدما بإصلاح قطاع الأمن إلى جانب اعتماد أطر تشريعية للتصدي للعنف الجنسي والجنساني.

٨٧ - ويشكّل استمرار نقص تمثيل المرأة في المناصب الحكومية العليا في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مسألة مثيرة للقلق. ولذلك أحث الحكومات في المنطقة على أن تضاعف جهودها المبذولة لتنفيذ التدابير القائمة، وأن تعتمد تدابير جديدة، في حالة انعدامها، وفقا للالتزامات الوطنية والإقليمية، من أجل تعزيز تمكين المرأة وإشراكها سياسيا في صنع القرار وتولي الأدوار القيادية، أن وتنهض بالتنمية الشاملة للجميع والمراعية للاعتبارات الجنسانية.

٨٨ - وقد بذلت بلدان منطقة الساحل جهودا ملحوظة للتصدي للتحديات الأمنية، ولا سيما بتفعيلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويتعين تقديم مزيد من الدعم لهذه المهمة الصعبة، بما في ذلك إنشاء آليات تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لهاتين القوتين.

٨٩ - ومما يثير القلق تنامي الاستجابات العسكرية للتحديات التي تواجه غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. فالحلول العسكرية، وإنْ كانت ضرورية، ليست كافية. ويلزم اتباع نهج شمولي للتصدي للتطرف العنيف، مع التركيز على الحوكمة الرشيدة والحوار والوساطة، وتحقيق التنمية المستدامة، بوسائل منها توفير الخدمات الأساسية، وإشراك جميع شرائح المجتمع، ولا سيما النساء والشباب، في العمليات السياسية وعمليات السلام.

٩٠ - ويساورني قلق بالغ من التطور المتزايد في القدرات التنظيمية للجماعات المتطرفة العنيفة وتأثيرها في أنحاء من منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. فتزايد عدد هجمات هذه الجماعات في بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا يبرهن على قدرة تلك الجماعات على إصابة أهداف في جميع أنحاء المنطقة، ونسف النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية، وحرمان السكان من أبسط حقوقهم. وأدعو الدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة بهدف عكس مسار هذا الاتجاه.

٩١ - ومما يدعو للقلق ورود ادعاءات تفيد بارتكاب قوات الأمن انتهاكات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة. فجهود مكافحة الإرهاب والعمليات الأمنية يجب أن تُنفّذ في ظل امتثال القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

٩٢ - ويؤدي انعدام إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية، ولا سيما في حوض بحيرة تشاد ومنطقة لبتاكو - غورما، إلى معاناة بشرية لا داعي لها. وعلى الأطراف المعنية أن تحترم المبادئ الإنسانية المتمثلة في النزاهة والحياد وأن تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان المحتاجين، ولا سيما إلى الأطفال والمسنين والفئات الضعيفة الأخرى.

٩٣ - وتواجه خطة الاستجابة الإنسانية لحوض بحيرة تشاد لعام ٢٠١٩ نقصا حادا في التمويل. ولذلك أشجع الشركاء الدوليين على المساهمة بسخاء في الخطة للمساعدة في معالجة احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً.

٩٤ - ويؤثر تغير المناخ في ديناميات النزاع في حوض بحيرة تشاد وأنحاء من منطقة الساحل تأثيرا بالغا. والتصدي الكافي له يتطلب أن يقوم الشركاء الوطنيون والإقليميون والدوليون بوضع إطار إقليمي للتصدي على نحو استباقي للتهديدات الحالية والمتوقعة التي يشكلها تغير المناخ، وذلك بما يتمشى وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

٩٥ - ومن التطورات الداعية للتفاؤل اعتماد استراتيجية لتحقيق الاستقرار الإقليمي في الآونة الأخيرة للبلدان المتضررة من أزمة جماعة بوكو حرام والدعم المقدم من المجتمع الدولي في هذا الصدد. وأدعو الشركاء إلى ضمان استجابة سريعة وأن تكون جميع الالتزامات مكيَّفة مع سياقات محددة بالتعاون الوثيق مع الحكومات المتضررة.

٩٦ - وقد التزمت حكومتا الكاميرون ونيجيريا بشكل جدير بالثناء بإتمام ترسيم حدودهما البرية والبحرية المشتركة. وأشجعهما على تجديد جهودهما الرامية إلى تسوية أي خلافات متبقية فيما يتعلق بالحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بغية التعجيل بإنجاز ولاية لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

٩٧ - وأشيد بجهود كيانات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في داكار ومستشاري الخاص لمنطقة الساحل، إبراهيم ثياو، المبذولة في سبيل تعزيز تنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وسيكون من المهم أن تواصل الأمم المتحدة والشركاء الخارجيون العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز في هذا الصدد.

٩٨ - وستنتهي الولاية الحالية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، فيما ستدخل مقترحاتي الإصلاحية، التي أقرتها الجمعية العامة، حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، ومنذ أن أُدمج مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ليصبحا مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، طرأت تغييرات سياسية ومؤسسية كبيرة في المنطقة. ولذلك، ستُجري الأمانة العامة استعراضا استراتيجيا لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في عام ٢٠١٩، بهدف تعزيز قدرة هذه البعثة على تنفيذ ولايتها.

٩٩ - وأود أن أعرب عن تقديري لحكومات غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، واتحاد نهر مانو، ولجنة خليج غينيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد على مواصلة التعاون مع المكتب. وأُعرب أيضا عن تقديري لمنظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى على شراكتها الوثيقة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأثني على التعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل فيما يتعلق بعدد متزايد من التحديات المحلية وغير المباشرة وأواصل تشجيع هذا التعاون، وهو ما يعكس تعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويستجيب له بشكل استباقي. وأود أن أعرب عن فائق تقديري لممثلي الخاص، ولموظفي المكتب وموظفي لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة على ما يبذلونه من جهود مستمرة لتوطيد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.